التجربة البرلمانية إلى أين؟

"التشريعي" دخل حالة موت سريري ... وعلامات استفهام حول سبل إنقاذه

النواب (عدسة: جمال العاروري)

كتب منتصر حمدان:

عمقت الأزمة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية في أعقاب تطورات الأحداث في قطاع غزة، وما أدت إليه نتائج "الحسم العسكري" الذي نفذته حركة "حماس" للسيطرة على السلطة الفلسطينية ومؤسساتها في القطاع، من واقع أزمة المؤسسة التشريعية التي كانت تعيش حالة شلل، الأمر الذي قطع الطريق، وربما أغلقها، أمام الجدل الذي كان سائداً في أورقة المجلس وهيئة رئاسته وأوساط النواب حول أفضل الوسائل التي يمكن اللجوء إليها لإنقاذ هذه المؤسسة وتفعيل دوريها الرقابي والتشريعي.

وزادت سيطرة "حماس" العسكرية على قطاع غزة، من إشكالية التعامل مع المؤسسة التشريعية المعطلة بسبب اعتقال عشرات النواب من قبل إسرائيل، وعدم انتظام حضور النواب لجلسات "التشريعي"، الأمر الذي قاد الرئيس محمود عباس، الذي أعلن حل حكومة الوحدة الوطنية في أعقاب ما تصفه قيادات السلطة بـ"الانقلاب الأسود" في غزة، إلى إعادة أمر تشريع القوانين إلى المجلس المركزي التابع لمنظمة التحرير باعتباره أعلى هيئة تشريعية ما بين فترتي انعقاد المجلس الوطني.

وأضفى هذا القرار غموضاً إضافياً على مستقبل المؤسسة التشريعية، التي من المفترض أن تنوب عن الشعب في تبني قضاياه وحاجاته وإصدار القوانين، الأمر الذي يعني أن "إرادة الشعب" باتت معطلة بسبب شلل المجلس التشريعي على مدار أكثر من ستة أشهر متعاقبة، وإعلان حالة الطوارئ في ظل هذا الشلل.

واصطدمت محاولات تفعيل المجلس التشريعي على مدار الفترة الماضية بعقبات رئيسية تقف وراء هذه الأزمة الناتجة عن عوامل خارجية وداخلية عدة، حيث يؤكد النواب أهمية تحمل المجلس مسؤولياته في التغلب على المشاكل الداخلية، ومن أبرز مظاهرها تحول المجلس إلى رهينة بيد أكبر كتلتين برلمانيتين (فتح وحماس)، وهو ما يضع علامات استفهام مشروعة حول مستقبل المؤسسة وإمكانية تفعيل دورها في الحياة السياسية الفلسطينية!

وعلى الرغم من تأكيد غالبية النواب على أن المشكلة الرئيسية التي تقف وراء تعطيل المجلس وشله، تتمثل في الاستهداف الإسرائيلي للمؤسسة من خلال اعتقال النواب الذين وصل عددهم إلى ٤٥ نائباً، غالبيتهم محسوبون على حركة "حماس"، فإن هناك نواباً آخرين يرون أن القبول بنتائج هذا الاستهداف وحالة الشلل يمثل مصيبة أكبر.

ويرى معظم النواب أن المساعي الإسرائيلية لتحويل المؤسسة التشريعية إلى رهينة بيدها، يجب مواجهتها بالإصرار على تفعيل المجلس من خلال انتظام عقد الجلسات واللجان المنبثقة عنه، والالتفات إلى إقرار القوانين ذات العلاقة بتنظيم الحياة العامة، وممارسة الدور الرقابي على أداء الحكومة، ومساءلة الوزراء والمسؤولين، ورفض التسليم بأن يبقى المجلس، على الرغم من كل ما يعانيه من مشكلات، رهينة بيد كل من "حماس" و"فتح".

خريشة: انعقاد الجلسات صعب لكنه ليس مستحيلاً

وأكثر ما يعبر عن عمق الأزمة الحالية التي تعيشها المؤسسة التشريعية هو ما تحدث عنه النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي، حسن خريشة، حينما قال "في السابق كنا نعاني من طغيان اللون السياسي الواحد على المجلس (فتح)، لكن المجلس تحول الآن إلى رهينة في يدي "فتح" و"حماس" معاً"، مؤكداً أن آفاق تفعيل عمل المؤسسة ومستقبلها مرهون فقط بتوافق سياسي بين الكتلتين، وبخاصة في ظل الولاء الكامل لغالبية النواب لكتلهم البرلمانية، حتى لو تعارض ذلك مع مصلحة الوطن والمواطن".

ويرى خريشة أن شل المجلس يعود إلى مجموعة من الأسباب التي ما زال غالبها قائماً، مثل استهداف إسرائيل للنواب، واعتقال ٤٥ منهم، موضحاً أن "الاستهداف الإسرائيلي بدأ يأخذ منحى تصعيدياً أكثر خطورة من خلال محاولة اغتيال النواب، وبخاصة بعد نشر أسماء ٨ منهم ضمن قائمة الشخصيات التي تسعى إسرائيل لاغتيالهم في قطاع غزة".

ونوه إلى تلك الممارسات الإسرائيلية تساهم في تغيب قرابة ٥٣ نائباً عن حضور جلسات "التشريعي"، موضحاً أن إمكانية تحقيق النصاب القانوني لضمان انعقاد جلسات المجلس بات صعباً لكنه ليس مستحيلاً.

وقال خريشة: أعتقد أن هناك توافقاً بين "فتح" و"حماس" على تعطيل عمل المجلس.

ولخص الخطوات الواجب اتباعها لضمان تفعيل المجلس التشريعي في مجموعة من النقاط الرئيسية، في مقدمتها "أن يتخذ كل النواب قراراً واضحاً بأنهم يمثلون المجلس وليس التنظيمات السياسية التي ينتمون إليها، وتغليب الدوام في المجلس على أية ارتباطات أخرى، إضافة إلى تفعيل عمل لجنة شؤون المجلس من خلال انتخاب نواب جدد لعضويتها بدلاً من النواب المعتقلين".

وتابع: تفعيل المجلس يتطلب أيضاً، توفر الإرادة السياسية عند الفصيلين الكبيرين لإخراج المجلس من حالة الشلل التي يمر بها، وبخاصة أن ٩٥٪ من النواب محسوبون على "فتح" و"حماس"، إضافة إلى تفعيل المجلس من خلال دورته الجديدة، وإجراء انتخابات داخلية لهيئة رئاسة المجلس من خلال عقد جلسة بدعوة من الرئيس محمود عباس والابتعاد عن التمديد للدورة الحالية.

تعبئة "الفراغات" في عضوية المجلس

وفي إطار رؤيته لتفعيل المجلس وحمايته في الحالة الراهنة، قال خريشة: لا بد من البحث عن صيغة متفق عليها بين جميع الكتل البرلمانية لتحرير المجلس من قبضة الاحتلال، والبحث الجدي في إمكانية تعبئة الكتل البرلمانية للفراغات في عضوية المجلس بنواب جدد من القوائم الانتخابية تطبيقاً للقانون ذي العلاقة.

وأضاف: هذا أمر ممكن بإضافة النواب من القوائم وفق حل مؤقت متفق عليه بين الكتل، بما يضمن حماية المجلس من الانهيار والشلل.

بين خياري الاستقالة الجماعية أو التوافق

وفي الوقت الذي يبذل فيه النواب المحسوبون على الكتل الصغيرة جهوداً مضنية للتفكير في آليات الخروج من المأزق الذي يعيشه المجلس، يؤكد نواب من "حماس" و"فتح" على أن المشكلة تكمن بالأساس في فقدان كامل للثقة بين الكتلتين الكبيرتين، ما يدفعهما لإدارة الأزمة الراهنة وفق معايير وقواعد تحمي الكتلتين أكثر مما تحمي المجلس وتحافظ على دوره.

وقالت النائب عن حركة "فتح"، نجاة أبو بكر، "إن المشكلة الرئيسية تكمن في العقلية التي يتحكم بها أصحاب الأغلبية بالمجلس، حيث يتعاملون بطريقة مغلقة ويدافعون عن الكتلة ولا يريدون أن يروا غير ذلك"، موضحة أنه "لا مستقبل ينتظر للمؤسسة التشريعية في ظل استمرار هذا الوضع".

وكشفت أبو بكر عن وجود نقاش معمق داخل كتلة "فتح" لبحث إمكانية اتخاذ خطوات لإنهاء حالة الجمود التي يعيشها المجلس، موضحة أن "الاستقالة الجماعية أحد الخيارات المطروحة، لكنه ما زال قيد الدراسة والبحث من أجل بلورته بصورة تساهم في حماية العملية الديمقراطية".

وفي المقابل، فإن أكثر ما يقلق حركة "حماس" بشأن انتظام جلسات "التشريعي"، إضافة لقضية حكومة الطوارئ، وجود مخاوف من إقدام نواب "فتح" على تمرير قوانين جديدة تتعلق بالعملية الديمقراطية، مثل اعتماد التمثيل النسبي الكامل في قانون الانتخابات التشريعية، ما يدفعهم للعمل على تعطيل انعقاد الجلسات، لكن النائب عن كتلة "فلسطين المستقلة"، وزير الإعلام السابق، مصطفى البرغوثي، يعتبر أنه يمكن التوصل إلى توافق بين الكتل كافة على إقرار مجموعة قوانين لها علاقة مباشرة بتنظيم حياة المواطنين.

ويتفق النائب أيمن ضراغمة من كتلة الإصلاح والتغيير مع وجود إشكالية حقيقة في عمل المجلس، من حيث تعطيل عمله الرقابي والتشريعي، مؤكداً في الوقت ذاته أهمية الوصول إلى توافق وطني، الأمر الذي سوف ينعكس بصورة مباشرة على أداء المجلس وفاعليته.

وقال: لا أعتقد أن بالإمكان تفعيل عمل المجلس التشريعي دون التوصل إلى اتفاق وطني بمشاركة حركتي "حماس" و"فتح"، مؤكداً أن "استمرار الوضع على ما هو عليه يعني أن الشلل سوف يبقى متواصلاً في عمل المجلس".

وتساءل ضراغمة: كيف يمكن الطلب من النواب حضور الجلسات في حين تتعرض منازلهم ومركباتهم لعمليات إطلاق النار، وتجري ملاحقتهم وتهديد حياتهم بالاختطاف أو الاعتقال أو القتل من قبل قوات الاحتلال؟

تعطيل يمس حالة حقوق المواطن

ومما لا شك فيه أن تعطيل أداء المجلس التشريعي يترك أثره على حالة حقوق المواطن والعملية الديمقراطية عموماً، حيث أكد التقرير السنوي للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن في إطار رصد أداء السلطة التشريعية، أن المجلس التشريعي لم يقر خلال العام ٢٠٠٦ سوى قانونين، هما قانون تنظيم الموازنة للعام ٢٠٠٦، والقانون المعدّل له.

وحسب نتائج التقرير، فإن الأداء التشريعي للمجلس خلال العام الماضي كان ضعيفاً جداً، ولا ينسجم بالمطلق مع زيادة عدد أعضائه، ولا مع التعددية الحزبية التي عكستها الانتخابات الجديدة، ولم يلبِّ الحاجة الملحة لسنّ التشريعات في المجالات المختلفة. ورأت الهيئة أنّ الدور الرقابي للمجلس التشريعي على الصعيد المالي كان منقوصاً لدرجة كبيرة خلال العام ٢٠٠٦، وسار بصورة أسوأ مما كانت تسير عليه الأمور طيلة السنوات السابقة. وانعكس ضعف الأداء التشريعي للمجلس على حقوق المواطن الفلسطيني بشكل واضح. فلم يتمّ خلال العام ٢٠٠٦ إقرار أي قانون جديد يتعلق بحقوق الإنسان، ولم يرقَ أداء المجلس التشريعي الرقابي فيما يتعلق بضمان حقّ المواطنين بالحياة وبالأمن الشخصي إلى الحدّ الأدنى المطلوب. فلم يتمّ خلال العام سؤال أو استجواب أو حجب الثقة عن وزير الداخلية، على الرغم من تردي الأوضاع الأمنية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بصورة غير مسبوقة، وسقوط عشرات الضحايا بفعل العنف الداخلي.

وقالت النائب عن حركة "فتح" جهاد أبو زنيد، إن المشكلة الحقيقة التي يواجهها عمل المجلس التشريعي، "تتمثل في تنامي ثقافة الإقصاء في العمل السياسي الفلسطيني، ما يجعل كل فصيل يعمل على إقصاء الآخر بكل الوسائل دون الالتفات إلى المصلحة الوطنية".

ورأت أن الخروج من الحالة السائدة في المجلس "يكمن في اتخاذ خطوات ومبادرات جريئة، بما في ذلك بحث إمكانية تقديم استقالات جماعية من النواب، يتخلى من خلالها النواب الرافضون لاستمرار هذا الوضع عن الامتيازات الخاصة بهم لصالح الشعب والقضية الوطنية".

المخرج.. إجراء انتخابات جديدة

واعتبر النائب قيس عبد الكريم "أبو ليلى" أن المخرج العملي من مأزق المجلس التشريعي "يكمن بالأساس في التوجه إلى إجراء انتخابات تشريعية جديدة على قاعدة التمثيل النسبي الكامل، وما يتضمنه ذلك من تمثيل دقيق لكافة القوى والفصائل في النظام السياسي الفلسطيني، وبما يجعل من الصعوبة بمكان على أي فصيل احتكار النظام السياسي، ويعزز من فكرة الحكم من خلال الائتلاف الوطني على برنامج سياسي متفق عليه".

وقال "أبو ليلي": لا مجال لحماية الديمقراطية إلا بمزيد من تعميق العملية الديمقراطية في الحياة السياسية، مؤكداً أن "على المجلس الحالي عدم التردد بالإعلان للجمهور عن فشله في أداء مهماته".

وأضاف: لا بد من إعادة الأمانة إلى الشعب لكي يقول كلمته بطريقة أكثر تنظيماً، وأكثر دقة، عبر إفساح المجال أمامه للمشاركة في الانتخابات وفقاً لنظام التمثيل النسبي الكامل.

من جانبه، قال مصطفى البرغوثي أن لا مخرج عملياً لتفعيل عمل المجلس التشريعي إلا بمواصلة العمل الحثيث من أجل ضمان الإفراج عن جميع النواب من الأسر، مؤكداً أن الحكومة تبذل قصارى جهدها لتحقيق هذا الهدف.

مطلوب إفشال الأهداف الإسرائيلية

وأوضحت النائب خالدة جرار، من كتلة "الشهيد أبو علي مصطفى"، أن هناك آليات عدة للخروج من حالة الشلل التي يعانيها المجلس، "في مقدمتها الالتزام الأخلاقي للنواب، من خلال حرص النائب على تمثيل الناخبين وممارسة مسؤولياته بأمانة، مؤكدة أهمية تعزيز وتطوير رقابة الشعب والمجتمع المدني على المجلس والنواب ومساءلتهم عن دورهم في المجلس".

واعتبرت جرار أن إدخال المجلس في حالة الشلل عملية مقصودة من خلال محاولات إسرائيل ضرب المؤسسة التشريعية حينما تكون خارج نطاق ما يرسم لها، مؤكدة أن ذلك "لا يعني بأي حال من الأحوال السماح لإسرائيل بتحقيق أهدافها من خلال تعطيل المجلس التشريعي بأيدي النواب عبر غيابهم عن الجلسات وعدم المبالاة بدور المؤسسة وتغييب إرادة الناخبين".

يذكر أن المجلس عقد ٢٥ جلسة حتى أواخر شهر شباط ٢٠٠٧، بما في ذلك جلسة تنصيب المجلس، وجلسة أداء اليمين الدستورية، وتوزعت على ٨ جلسات في الدورة العادية، وجلستين في دورة غير عادية، وجلسة واحدة عقدت لمنح الثقة للحكومة، و٧ جلسات طارئة تعلقت بأحداث ومناسبات سياسية، وبدأ التعطيل والشلل في المجلس في شهر أيلول العام ٢٠٠٦ في أعقاب إقدام سلطات الاحتلال على اعتقال العشرات من النواب.

وعلى الرغم من تباين الآراء حول الأسباب التي تقف وراء هذا التعطل في المؤسسة التشريعية، فإن غالبية النواب يرون أنه يمكن تفعيل المجلس من خلال الاهتمام بتفعيل عمل اللجان التي يبلغ عددها ١٤ لجنة.

غير أنه في الوقت الذي كانت الجهود تتركز فيه على إخراج المؤسسة التشريعية من أزمتها، جاء "الحسم العسكري" من قبل "حماس" وسيطرتها على قطاع غزة وما تبعها من قرارات ومراسيم رئاسية لتشطب المؤسسة التشريعية وتغرقها في حالة موت سريري.